

الدكتور [#فيليكس أبو جوده](#)

كاتب هذا المقال فيليكس جان أبو جوده هو الابن الأكبر لأحد مؤسسي [#البنك اللبناني للتجارة \(BLC\)](#) المرحوم جان أبو جوده الذي أسس البنك مع شقيقه إيليا أبو جوده عام 1947 بعدما عملا بنشاط في البرازيل لسنوات طويلة.

البنك اللبناني للتجارة كان أول بنك لبناني يؤسس فروعًا له في جنيف وباريس ودمشق والإمارات ومصر إضافة إلى لبنان. وبعد تعرّض البنك قبل سنوات لأزمة أُعيد ترتيب الإدارة ولم يفقد أي مودع أي مبلغ، وتبيّن أن امكانية بيع البنك مع فروعه عملية رابحة، وكان أول بنك في لبنان تسوّق أسهمه، منذ سنوات، بأكثر من 160 مليون دولار.

تولّى الكاتب مسؤوليات في إدارة فرعي باريس وجنيف وذلك بعد تخصصه في الشؤون المصرفية وحصوله على الدكتوراه من جامعة السوربون، وهو استمر في متابعة تطورات البنك وفروعه ولو من بُعد إلى حد ما، لكن الخبرة المتأصلة تدفعه إلى التعليق على بعض التصرفات الشاذة التي القصد منها النيل من القطاع المصرفي وصدقية لبنان.

ان ما نشهده اليوم من ادعاءات هيئات تدّعي حرصها على الثقة بالعمل المصرفي والنقدي، منها جمعية "المحاسبة الآن" Accountability Now التي أسستها في سويسرا

محامية اسمها زينة واكيم ومحام اسمه وليد سنو، وقد استقطبت تعاونًا من مؤسسات عدة في فرنسا وسويسرا متفرعة عن مؤسسة المجتمع المفتوح Open Society Foundation التي اطلقها المضارب جورج سوروس Soros الذي هو من اصل هنغاري وإن تجنّس في اميركا في الستينات، وبدأ عمل المضاربات على الاسهم والعملات مع شركات بريطانية صغيرة في اوائل الستينات.

حظي سوروس بشهرة عالمية حينما خصص من اموال الزبائن وبعض ماله مبلغا موازيا لـ 10 مليارات دولار للرهان على ان سعر صرف الجنيه الاسترليني سينخفض بقوة،

وكان الامر مرجحًا لان رئيس وزراء بريطانيا في حينه ووزير ماليتها كانا يعارضان رفع معدلات الفوائد على ايداعات الجنيه تقاديًا لضغوط التخفيض.

الانخفاض تحقق في 16 ايلول عام 1992 وريح سوروس من تلك العملية اكثر من مليار جنيه، وكان هذا المبلغ في حينه بالغ الارتفاع ولا يقارن بريح حققه من المضاربة

على ارتفاع اسعار اسهم الشركة العامة المصرفية، وبنك السويس باريبا، وشركة فرنسا للانتاج الكهربائي وكان ذلك عام 1988، وفي حينه احيل على المحاكمة في فرنسا وحكم عليه اخيرا في حزيران عام 2006 بمبلغ زهيد نسبيا لما حققه في ما بعد بلغ مليون يورو، وقد لجأ لنقض الحكم الى المحاكم الاوروبية التي أسست مع انشاء السوق ولم يحظّ بحكم لمصلحته، وفي الحاليتين لم يحظّ بتبرئة من استعمال معلومات مسبقة Insider information لاجراء المضاربات، ومعلومات كهذه تؤدي حاليًا الى عقوبات قد تصل الى السجن.

الاقتصادي المعروف عالميًا بول كروغمان Paul Krugman الذي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2008 كتب عام 1999 ان لسوروس تأثيرا سيئا على الاسواق المالية لممارساته غير القانونية.

للد على كروغمان وغيره من الاقتصاديين، اراد سوروس الذي يبلغ حاليًا التسعين من العمر اكتساب صورة المحسن والمسهل للجمعيات التي تعمل لحماية المبادئ الاجتماعية. فأخذ يوزع مساعدات لهيئات تعمل على انتقاد ممارسات السيطرة على الاسواق، خصوصا في الدول الاوروبية، ومن المؤسسات التي حظيت بمساعدته "فاي نيوز" وهي فرنسية يفترض انها متخصصة في الكشف عن المخالفات المالية وتبييض الاموال، وهذه المؤسسة التي تستحق ان تسمى Fake News اي المعلومات المغلوطة، استندت الى رواية "المحاسبة الآن" للدعاء بان المدعي العام المالي الفرنسي يحقق في ادعاءات الطرفين، وهو اوضح لوزيرة العدل اللبنانية التي وجهت اليه رسالة استعمال ان "خبريات" تبييض الاموال غير صحيحة ولا اساس لها.

من مساعيه الى تبييض صورته تبرع سوروس بمبلغ 880 مليون دولار لانشاء جامعة اوربية في بلغاريا والنمسا عام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وهذه السنة الغى البلغار الاذن فانتقلت كليا الى فيينا.

وحيث ان المناخ الاعلامي غير صحي في لبنان وكل خبر مثير ولو مضرًا ينال حيزًا من الاهتمام، قرأنا قبل ايام ان حسابات اللبنانيين في البنوك السويسرية ارتفعت عام 2020 بما يساوي 2.7 ملياري دولار. يا للهول، وقد اوضح المصرفي المتميز تلال الصباح ان ازدياد الرقم يعود الى دمج [#الودائع](#) بحجم الاموال المرصودة للادارة من قبل مصارف متخصصة، وقد تكون هذه الاموال مستثمرة في الولايات المتحدة، او المانيا الخ... وهي اموال لا تبين تهريب مدخرات الى سويسرا. بالمناسبة نذكر بالمطالبات التي تعالت اواخر عام 2019 بعد 17 تشرين الاول والتي اشارت الى تحويل 6.5 مليارات دولار من قبل 9 سياسيين لبنانيين. بكلام آخر، المبالغ غير المدروسة لا تستند الى دراسات، فكيف يكون هنالك تحويلات كبيرة، ومجمل اموال اللبنانيين في سويسرا 7.5 مليارات دولار عام 2021 اذا كان حقًا قد تم تحويل 6.5 مليارات دولار عام 2019.

ان الاوضاع الاقتصادية والمالية تستوجب انتباهًا اكبر واحتسابًا ادق مما نسمع من شائعات يقال انها تستند الى ارقام رسمية وهي ليست كذلك، او ان قراءتها تغفل عن الاستعمال المخصصة له.

اللبنانيون العاديون يستسهلون توجيه اتهامات الى حاكم [#مصرف لبنان](#) حينما يقولون: كيف يسمح بالتحويلات، والقانون كان ولا يزال يسمح بها، لكن ممارسات [#المصارف](#) تمنع اصحاب الودائع من التصرف بودائعهم.

واللبناني العادي يتساءل: كيف للبنوك ان تخصص الدولة ومؤسساتها بقروض تتجاوز نسب الاحتياط المطلوب تجاه اي مقترض؟ فالمقترض الفردي عليه رهن بعض او كل موجوداته للحصول على قرض، وها هي البنوك توفر للدولة قروضًا تعرض سيولتها لمخاطر، وهنا يُتهم رياض سلامة بانه مسهل لهذا الامر.

الواقع الذي لا يعرفه المواطن هو ان بنود ميزانيات المصارف تخضع لمراجعة لجنة الرقابة على المصارف التي لا تخضع لأي مراجعة من قبل حاكم مصرف لبنان. فهذا الرجل يستند الى القانون، ولا يوسع اطار مسؤولياته لتشمل مسؤولية هيئة مستقلة كان من الواجب عليها التنبيه للمخاطر، والتي زادت منها تصريحات وزيرة العدل بالنسبة الى قرض اليوروبوند وتصريحات الرئيس حسان دياب عن انجازات حكومته وتوجهه لالقاء اللوم على من سبقه.

لقد ازداد الوضع سوءًا بعد قرار المجتمعين في بعدا الخميس 2021/6/24 الاستمرار في دعم نسبة من مستوردات مشتقات النفط وبعض الادوية، وطالبوا باقرار اصدار البطاقات لمساعدة العائلات الفقيرة التي يبلغ عدد افرادها 1.1 مليون لبناني ولبنانية على تحمل مشتقات الحياة. ان الاتفاق على "إطالة عمر" ما يسمى الاحتياط الالزامي، وهو في الواقع رصيد ودائع اللبنانيين، انحصر ما بين رئيس الجمهورية ووزير الطاقة ووزير المال، وحاكم مصرف لبنان اصر على ان تحظى الاجراءات بالمسار القانوني، وكان يعارض ذلك هاتفيًا رئيس الوزراء الذي عاد وشارك في الموافقة... ويبقى ان موقف رياض سلامة كان الموقف القانوني الوحيد بين المجتمعين.

الامر المحير والمخيف يتمثل باستسهال المسؤولين استنزاف ودائع المواطنين قبل التعرض لاحتياط الذهب وكأن هذا الاحتياط محفوظ لصون الوطن. استسهال استعمال ما يسمى الاحتياط وهو اموال المودعين، سيمهد للسلطات الاوروبية اقرار التوصية بمصادرة ودائع السياسيين اللبنانيين المودعة في الخارج، وعندئذ سيظهر ان تكاليف الدولة مغطاة بودائع السياسيين خارج لبنان.

ان هذه الخطوات تدفع الاقتصاد اللبناني مع اقرار مشروع [#الكابيتال كونترول](#) نحو مشابهة بل ماثلة للاقتصاد السوري، وهذا الامر يعطل امكانية اقرار اجراءات فورية لتحسين اوضاع السيولة مع تأليف حكومة اختصاصيين، وهنالك مخارج مطروحة لجدولة اصول الدين وفوائده.

ربما الامر الاكثر استغرابًا هو ان لبنان سارع الى رفض دفع فوائد اليوروبوند التي استحققت في آذار 2020، الامر الذي يمنع مؤسسات الاقراض والضمان الدولية من مساعدة انجاز مشاريع في لبنان، وقمة دول السبع التي انعقدت في السعودية قبل بضعة اشهر اقرت تأجيل تحصيل ديون البلدان النامية عن سنة 2020 وكذلك الفوائد، وقد خسرت بالتالي، اضافة الى الاعفاء من الفوائد، اعفاء 7% من الدين الكلي.

ان الامر الغريب والمستغرب من قبل جمعية المصارف هو اعادة انتخاب سليم صفير رئيسًا لمدة سنتين اضافيتين، وهو من بادر الى اقفال المصارف في السابق لأسباب غير محددة، وإعادة انتخابه اليوم تعني ان الجمعية لا زالت مجمدة المبادرات ومرتهنة للادارة الحكومية.

بالتأكيد هذه الوضعية غير مفيدة مستقبلاً ويجب تعديلها اذا كان هنالك من نية لإحياء المصارف واعادة نشاطها على اكثر من صعيد، وربما مبادرة مصرف لبنان الى تأمين دولارات لمصارف تسدد ثمنها على مستوى 3900 ل.ل. للدولار امر يساهم في تخفيف الازمة المستحكمة، وفي حال ارتفاع اسعار النفط والمشتقات من جديد سيرتفع سعر صفيحة البنزين 95 اوكتان الى ربما 80 الف ل.ل. واكثر. ومعالجة شؤون السير تحتاج الى اجراءات جديّة منها ضبط عدد ركاب كل سيارة خصوصية واخضاع السيارات التي تنقل سائقا أو مالكا واحدا لرسوم مرتفعة تخفّض حينما يرتفع العدد الى 3 ركاب وتلغى حينما تبلغ 4 ركاب.

توقعات استعادة المصارف دورها التقليدي لن تتحقق في المستقبل المنظور. فأوضاع المصارف غير سليمة وممارسات ادارات المصارف بصورة عامة بعيدة كل البعد عن حاجات تمويل مستوردات لبنان.

لا شك في ان مشكلة لبنان الاساسية تتمثل في العناد السياسي والطموحات المستقبلية، لكن استعادة النشاط الاقتصادي الكلي، اي القطاع التجاري، والانشائي، والصحي والتعليمي والاعلامي لن تتحقق في المناخ السائد، خصوصا ان جمعية المصارف لم تتقدم بمشروع مقنع لإعادة إحياء الدور.